

صفاء أبو السعود محمد



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



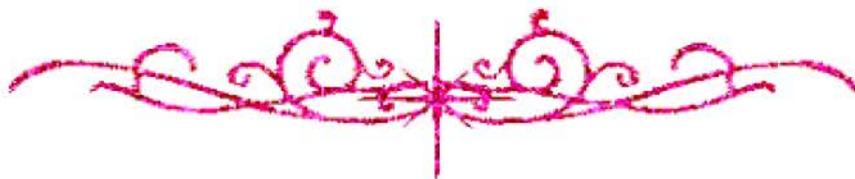
صفاء أبو السعود محمد



شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



صفاء أبو السعود محمد



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغييرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



صفاء أبو السعود محمد



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



صفاء أبو السعود محمد



شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل



المسئولية الجنائية لأفراد قوات حفظ السلام الدولية فى ضوء قواعد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

بحث لنيل درجة الدكتوراه فى القانون الدولي العام
مقدمه من الباحثة

زهور عبد الله على الجفرى

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

- | | |
|---|--------------------------------------|
| أستاذ القانون الدولي العام كلية الحقوق. جامعة القاهرة مشرفاً ورئيساً | الأستاذ الدكتور/ عائشة راتب |
| أستاذ القانون الدولي العام ورئيس جامعة بني سويف الأسبق رئيساً | الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد رفعت |
| أستاذ القانون الدولي العام كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة عضواً | الأستاذ الدكتور/ محمد شوقي عبد العال |
| أستاذ القانون الدولي العام كلية الحقوق. جامعة القاهرة مشرفاً وعضواً | الأستاذ الدكتور/ محمد سامح عمرو |

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

٢٠١٢

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا اِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا اِنَّكَ اَنْتَ الْعَلِیْمُ الْحَكِیْمُ)

سورة البقرة

آية (۳۲)

الإله _____ داء

إلى روح أبي .. من علمنى ..

أن الحرية حق .. لا مساومة عليه

وأن الحياة مبدأ .. ليس له بديل

إلى أمى .. من علمتنى ..

أن الأبجدية العربية تخلو من كلمة الإنكسار...

إلى ابنتى .. قطعة قلبى التى تمشى على الأرض ...

شكر وتقدير

يطيب لى أن أتقدم بوافر الشكر وعميق الامتنان الى أساتذتى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين تكرموا بقبول مناقشة جهدنا المتواضع , وعلى رأسهم الاستاذ الدكتور عائشة راتب أستاذتى ومعلمتى التى أدين لها بالكثير من العرفان باعتبارى واحدة من أجيال عديدة كان لها شرف ليس فقط لتلقى العلم عن سيادتها , وإنما كانت لنا قدوة ونبراسا للأخلاق والمبادئ . كما شرفت بالحضور الكريم للسيد الاستاذ الدكتور أحمد رفعت أحد أعمدة القانون الدولى العام فى مصر, وواحد من أهم أبناء جيل جمع بين العلم الغزير والأخلاق , فكانوا إضاءات ورموزا للتنوير فى طريق العلم والبحث .

كما أتقدم بجزيل الشكر للسيد الاستاذ الدكتور محمد شوقى الذى تكرم بقبول مناقشة بحثى المائل , بكل تواضع العلماء الافذاذ , وأبدل بكرم أخلاقه ما كان يعترينى من رهبة وهيبة .

وأخيرا وليس بآخر, أتقدم بعظيم الامتنان للسيد الأستاذ الدكتور محمد سامح عمرو على ما أولانى إياه من اهتمام ورعاية وأمانة فى التوجيه والإشراف. ولم يألو جهدا -رغم مشاغله الكثيرة- فى متابعة خطواتى , وتقبل كل الاختلافات أو العثرات برحابة صدر وصبر شديد.

فإليك يا سيدى جزيل الشكر والعرفان..

كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل الاساتذة الكرام الذين لم يبخلوا على بنصح أو توجيه أو علم وكان لهم الفضل فى اختياري طريق العلم والبحث , وانى جميع الزملاء الأفاضل والأخوة الاعزاء الذين ساندونى فى مسيرتى واجتهادى فكانوا لى خير دليل وخير رفقاء. وجزاهم الله عنى خير جزاء.

مقدمة الدراسة

يثير البحث في موضوع المسؤولية الجنائية لقوات حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية العديد من النقاط والإشكاليات القانونية ، نظراً للطبيعة المعقدة لمجموعة العلاقات القانونية الناتجة عن عمليات السلام بأنواعها ، والتي تتداخل فتشكل قواعد خاصة تحكم تلك العمليات الدولية سواء من حيث طبيعة المهام ونطاق العمل الدولي المكلفة به أو من حيث صورة المسؤولية الدولية الناتجة عن الإخلال بتلك القواعد أو انتهاكها.

والواقع أن بروز أهمية هذا الموضوع يشكل أحد الانعكاسات التي صاحبت تطور العدالة الجنائية الدولية منذ بداية حقبة التسعينات من القرن العشرين، والتي إتجهت نحو تأكيد فكرة المسؤولية الجنائية الفردية في المجال الدولي والحد من سطوة الحصانات القانونية التي تتمتع بها بعض الفئات، وذلك بتأسيس سوابق هامة تعمق الشعور بأهمية وجود قضاء جنائي دولي ذا طبيعة دائمة تضطلع بمهمة محاكمة المتهمين بانتهاك وإرتكاب جرائم جسيمة بالمخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني ، وهو ما تحقق بظهور المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي إحتفى بها المجتمع الدولي باعتبارها أعلى درجات البناء القضائي الدولي والحلقة الأكثر أهمية من حلقات حفظ السلم والامن الدوليين . وأياً ما كان السبب الحقيقي وراء توافق الإرادة الدولية على إتخاذ تلك الخطوات الجادة ، فقد ألقى هذا التطور القانوني بظلاله على موضوع المسؤولية الجنائية الدولية لقوات حفظ السلام الدولية ، وتزامن مع التنامي الملحوظ لنشاط الأمم المتحدة ، وتزايد الكشف عن إرتكاب قوات حفظ السلام لجرائم جنائية منها ما يخضع للقوانين الجنائية الوطنية مثل تجارة الأسلحة للفصائل المتصارعة وتجارة المخدرات⁽¹⁾ وتهريب الذهب والألماس بطريقة غير مشروعة مخالفة بذلك لقوانين الدولة المضيفة⁽²⁾ ومنها ما يخضع للقانون الجنائي الدولي ،

⁽¹⁾ كشفت وسائل الأعلام الغربية عن قيام الوحدات العسكرية الإيطالية العاملة في عملية حفظ السلام في الصومال في بيع الأسلحة للفصائل المتصارعة كما كشفت عن تورطها القوات الدولية في أفغانستان والبوسنة في تجارة المخدرات.

Oswald.Bruce, Finnin.Sara : Compating The Trafficing of Persons on Peace Operations , in" International Peacekeeping, The Year book of International Peace Operations."Eited. Langholty.Harvy, Kondoch.Boris . Martinus Nijhoff Publishers. pp2-4

⁽²⁾ حققت الأمم المتحدة فيما أسمته مزارع بقيام جنود من الوحدة العسكرية الهندية المشاركة في قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٧ تتعلق بتقديمهم معلومات عسكرية ومواد غذائية لمتمردي الهوتو الروانديين في مقابل الحصول على الذهب.

Bedont Barbara "Report to Canadian Department of Foreign Affairs and International Trade" December 2001

طالت الكثير من عمليات حفظ السلام الدولية كشفت عنها العديد من التقارير الصادرة من الهيئات والوكالات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان . فلقد كشف تقرير مجلس البحوث الاجتماعية والعلمية SSAC في نيويورك عن ثبوت الإتهامات التي وجهت إلى قوات حفظ السلام في عمليتي حفظ السلام في الصومال I Somalia، II UNSOMO وموزمبيق UNOMOZ وسيراليون UNAMSIL بإرتكاب جرائم إغتصاب للنساء، والإستغلال والإتجار الجنسي للنساء اللاجئات في تلك الأقاليم ، كما أشار تقرير مشترك لمفوضية الأمم المتحدة وهيئة إنقاذ الطفولة^(١) تم وضعه بناء على جهود لجنة مشتركة لتقصي الحقائق عن قيام قوات حفظ السلام والعاملين في الهيئة الدولية للمساعدات الإنسانية التابعة لعملية حفظ السلام في سيراليون عن إرتكابهم لتلك الجرائم ضد تلميذات المدارس الإعدادية وأطفال لم يتعدوا الخامسة من العمر ، كما ذكر تقرير منظمة العفو الدولية في يوليو ٢٠٠٣ عن تورط ٢٧ من جنود قوات KIFOR العاملة في كوسوفو في عمليات تهريب النساء والفتيات عبر الحدود لاستغلالهم جنسياً وإجبارهم على ممارسة البغاء^(٢).

وكانت اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) قد وجهت إتهامات جديدة لحفظة السلام أو العاملين الدوليين تتعلق بإتساع نطاق ما تم إرتكابه على أيديهم من إنتهاكات إنسانية وإعتداءات وإستغلال جنسي أثناء عملهم في عملية حفظ السلام في غرب أفريقيا^(٣) . كان أشهر تلك الإتهامات والتي أثارته الرأي العام العالمي ما ثبت من إرتكاب قوة حفظ السلام في الكونغو المكلفة بحماية المدنيين منذ عام ٢٠٠٠ لجرائم ضد الإنسانية تمثلت في

(١) السفيرة مشيرة خطاب: مشكلات انتهاك حقوق المرأة والطفل في مناطق عمليات حفظ السلام في أفريقيا" ورقة بحثية مقدمة للمنتدى القارى الثاني لعمليات حفظ السلام في أفريقيا، القاهرة ٢٠٠٠

(٢) أشار التقرير المشار إليه إلى أن وجود هذه القوات في كوسوفو (٤٠ ألف من قوات KEFOR والمئات من قوة UNEMK) عام ١٩٩٩ قد حول الأزمة الإنسانية نتيجة الحرب الأهلية إلى سوق كبير لممارسة البغاء والاتجار في البشر التي يشرف عليها ويديرها وحدات من تلك القوات ويتضمن شهادات بعض الضحايا.. كما كشفت منظمة Save Children البريطانية في تقرير لها عام ٢٠٠٦ مايو عن قيام جنود حفظ السلام في ليبيريا بالاعتداء على فتيات صغيرات لا تتعدى أعمارهن الثامنة مقابل حليب أو طعام لعائلتهن أو بعض قطع الطلوى نشر هذا التقرير في ٢٠ صفحة حوت العديد من الشهادات والوقائع في أربع مخيمات للاجئين.

UNHCR and Save Children UK " Sexual Violence and Exploitation The Experience Of Refugee Children in Guinea.Liberia and Sierra Leone (27october-30 ovember.2001, February 2002)

Ibid

(٣) انظر:

الإستغلال الجنسي والإعتداءات على فتيات مراهقات وأطفال قصر مقابل بعض الغذاء والخطوى , فضلا عما أثبتته التقارير الصادرة من بعض الوكالات الدولية والتحقيقات التي أجرتها إدارة الرقابة الداخلية التابعة لإدارة حفظ السلام فى الامم المتحدة عن قيام قوات من البوليس الدولى العامل فى البوسنة وتحديداً القوة الألمانية المشاركة , ببيع فتيات قاصرات بلغ عددهن ألف فتاة من كوسوفو تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ ، ١٦ سنة عبر حدود كوسوفو ومقدونيا للعمل فى بلدان أوروبا الشرقية فى شبكة منظمة لممارسة البغاء والاستعباد الجنسي^(١) .

وفى ٢٠٠٤ وضعت منظمة العفو الدولية تقريرا مفصلا إنتقدت فيه تقصير حفظة السلام العاملين ضمن عملية السلام الدولية فى كوسوفو فى وقف ومنع عمليات الاتجار بالبشر عبر الحدود, وعدم كفاية ما إتخذته القوة الدولية سواء فى كوسوفو او فى ليبيريا (UNMIK) لوقف تلك العمليات, وتتامى الإدعاءات بتورط عناصر من البوليس الدولى فى كوسوفو والبوسنة والهرسك فى تسهيل أو قيادة تلك العمليات غير الشرعية على الحدود الصربية^(٢) . وفى عام ٢٠٠٧ تم تقديم العديد من الشكاوى عن إنتهاكات وممارسات غير أخلاقية لبعض الوحدات الدولية المتمركزة فى مدينة جوبا فى السودان وهو ما دفع الأمين العام بان كى مون الى التعبير عن قلقه وغضبه البالغ إزاء تلك الإتهامات التى تزامنت مع بداية عمله كأمين عام للأمم المتحدة , حيث أسفر التحقيق الذى قام به مكتب المراقبة الداخلية عن ترحيل الجنود الذين ثبت اتهامهم بتلك الجرائم .

(١) أشارت وكالة One Health Official وتورط الوحدة البلغارية فى إنشاء وإدارة شبكة أعمال منافية للأداب وممارسة البغاء فى كمبوديا، وأن معدل المتورطات فى هذا العمل ازداد بعد وصول قوات حفظ السلام إلى البلاد , حيث كان يبلغ ٦٠٠٠ فتاة عام ١٩٩١، ثم ازداد إلى ٢٠٠٠٠ فتاة عام ١٩٩٣. أما الواقعة الأكثر بشاعة فى تلك القائمة السوداء فكانت الصورة التى نشرتها وسائل الإعلام الغربية لمجموعة من الجنود البلجيك العاملين فى عملية حفظ السلام فى

الصومال وهم يقومون بشئ صوبالى ثم ربط قدميه وخرابه حول عمود ألقى وتحت نار مشتعلة

Bruce Oswald, Sarah Finin "Combating the Trafficking of Persons on Peace Operations"
the Yearbook of International Peace Operation . vol . 10 . 2006.pp3-5

(٢) انظر :

Amenisty International Report : Kosovo(Serbia and Montenegro): So does it Mean That we have the Right: Protecting the Human Rights of Women and Girls Traffected for Prostitution in Kosovo: EUR 70/010/2004 (6 may 2004)

إلا إن اعتراف المنظمة الدولية بتنامى ظاهرة ارتكاب أفراد قوات حفظ السلام وأفراد بعثات الأمم المتحدة لجرائم وانتهاكات إنسانية الذي جاء متحفظاً، تم تحت ضغط تزايد التقارير الصادرة من الوكالات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان والتي تشير بوضوح إلى ضرورة تدخل المنظمة لإصلاح عمليات حفظ السلام، وتحديدًا فيما يتعلق بتدني معايير السلوك الأخلاقي والعسكري لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة^(١) فضلاً عن كشف وسائل الإعلام الغربية عن حجم وبشاعة تلك الجرائم، التي لم تعد حوادث فردية بل إتخذت صورة أكثر توسعاً وتنظيماً، كما لم يعد المتهمون فيها هم من العسكريين ذوي الرتب المتواضعة ولكنها أصبحت تدار بواسطة قادة الوحدات العسكرية أو على الأقل بعلمهم ومباركتهم. ظلت الأمم المتحدة عاجزة إلا عن إتخاذ قرار متواضع بإبعاد من يثبت إتهامه من أفراد القوات الدولية إلى بلدانهم^(٢). فقد قامت المنظمة الدولية بالتحقيق في ٧٢ شكوى وبلغ تقدم به مواطنون ضد جنود من القوة الدولية وعاملين مدنيين تابعين لها تم إثبات صحة ٢٦ بلاغ، منها سبع حالات تعرف الضحايا فيها بالفعل على المتهمين، فقررت المنظمة - بناء على ذلك - إعفاء رئيس الوحدة العسكرية المغربية المتهمه بارتكاب تلك الجرائم ونائبه من مهامها وترحيله إلى بلاده^(٣). ويزداد

(١) البيان الصادر عن المشاورات الإقليمية للقرن الأفريقي ووسط وجنوب وشرق أفريقيا التي عقدت في أديس أبابا من ١٧-١٩ عام ١٩٩٥ والمعروف بدراسة جراساماستيل والذي عبر فيه المشاركون عن جنيه أملهم إزاء تدهور مستوى تلك القوات من حيث الكفاءة والتدريب والمعايير الأخلاقية.

السفيرة مشيرة خطاب: مرجع سابق.

كما أقرت اللجنة الدائمة المشتركة من الوكالات الإنسانية العاملة في مجال مراقبة حقوق الإنسان أهمية مواجهة الادعاءات الخطيرة التي تواجه قوات حفظ السلام في أفريقيا فأنشأت في مارس ٢٠٠٢ فريق عمل يعنى بوضع أسس ومعايير الحماية ضد الاستغلال والاعتداءات الجنسية في وقت الأزمات الإنسانية ودعم وحماية النساء والأطفال ليس فقط في أفريقيا وإنما في العالم بأسره.

(٢) والأكثر من ذلك فقد تقف الامم المتحدة عاجزة أمام الضغوط السياسية التي تمارسها بعض الدول الكبرى لتعيين قادة غير أكفاء وليسوا فوق مستوى الشبهات لتحقيق مصالح خاصة فعلى سبيل المثال استسلمت المنظمة للإصرار الولايات المتحدة على استمرار الجنرال الرواندي كارينزي كراكي من منصبه كقائد لقوات حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور بالسودان رغم اتهامه بالتورط في قتل مدنيين في عمليات الإبادة الجماعية في رواندا ١٩٩٤ من محكمة أسبانية عام ٢٠٠٨ ضمن قائمة أسماء أربعين شخص ما بين سياسيين وجنرالات .

Le Bor. Adam " Complicity With Evil ; The United Nations in The Age of Modern Genocide" Yale University press 2006 pp.47-50

(٣) وفي البوسنة ناشد مركز Media Zeneca الذى يعنى بالعمل مع الضحايا من النساء البوسنيات بضرورة توقيع المنظمة للجزاءات التأديبية الجدية على موظفيها الدوليين ومنسببها من قوات حفظ السلام وعمال الإغاثة لإدارتهم واستخدامهم النساء والفتيات البوسنيات في شبكات أعمال منافية للأداب والاتجار في البشر عبر الحدود.

الامر صعوبة فيما يتعلق بعملية إثبات وقوع الانتهاكات الإنسانية الجسيمة خاصة مع قيام بعض القادة والضباط الدوليين المسؤولين عن تلك القوات أعاقه جهود الكشف عن تلك الجرائم أو التحقيق في ملبساتها، بما يعجز الضحايا عن إيجاد وسيلة تمكنهم من ملاحقة الجاني أو الحصول على التعويض المناسب عن تلك الانتهاكات والتي وصفها تقرير مكتب الرقابة الداخلية الصادر في يناير ٢٠٠٥ بأنها واسعة ومستمرة^(١).

إلا أن تطور القضاء الجنائي الدولي بصورتيه المؤقتة أو الدائمة بما يمثله من طفرة قانونية في مجال حماية حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، قد طرح أملاً جديداً في توطيد فكرة قدرة العدالة الدولية على إقرار الحق وعقاب الجناة وإعادة النظر في العديد من القواعد الجنائية الدولية خاصة المتعلقة بقواعد المسؤولية الجنائية الفردية و مبدأ الحصانات القانونية، وأوصد أبواباً من الحرية والحصانة ما كان لها أن توصل، خاصة وقد استندت إما على قصر ذراع المجتمع الدولي في التوصل إلى المتهمين من القادة الكبار أو الرؤساء، وإما على ما تستند عليه الدول من حقوق ثابتة في محاكمة رعاياها كأحد سلطاتها الأساسية المعبرة عن مبدأ السيادة.

وعليه فإن إختبارنا لبحث موضوع المسؤولية الجنائية لأفراد القوات الدولية في حال إرتكابهم لهذا النمط الجسيم من الجرائم الدولية وفقاً لنصوص نظام روما الاساسي، لا يقتصر على تحليل جوانب المسؤولية الجنائية الدولية في ظل التطورات القانونية المعاصرة، ولكنه في الحقيقة بحثاً يلقي الضوء على مدى إرتباط فكرة العدالة الجنائية الدولية بنظام حفظ السلام الدولي وتأثر تلك العلاقة بوجود المحكمة الجنائية الدولية، خاصة وقد كشفت التطورات الدولية عن الهوية العميقة ما بين الواقع والنظرية، فبدلاً من أن تكون تلك القوات ذراعاً للعدالة الدولية كما كان مأمولاً منها، ظلت أحد المظاهر الواضحة لفشل المحاولات القانونية والدولية في كسر سياج الحصانات الذي طالما استغل للافلات من العقاب العادل.

Pickup Francine, Williams Suzanne, Sweetman, Caroline "Ending Violence against Women: A challenge for Development and Humanitarian Work" Oxford University, 2001, p. 137

(١) انظر:

Plessis, Max du, Pete. Stephaen "Who Guards The Gards ; The International Criminal Court and The serious Crimer Committed by Peace keepers in Africa" "Institute for Security Studies 2006 Tshwane (Pretoria), South Africa

www.issafrika.org .p 39

إلا أن حساسية ما طرأ من تطورات على ساحة العدالة الجنائية الدولية على نظام حفظ السلام الدولي إنعكس على ما شهدته فترة المفاوضات التي سبقت وضع نظام روما الاساسى من إنقسام فقهي ظهر مع محاولة النص على إقرار حصانات قانونية لقوات حفظ السلام الدولية ضمن قواعد نظام روما الاساسى إستنادا على فكرتين , أولهما ما تتمتع به تلك القوات من حصانات قانونية مستمدة من إتفاقيات المقر التي تبرمها الامم المتحدة مع الدول المضيفة , كما تستند على ما رآه البعض من عوائق قانونية يتضمنها نظام روما الاساسى نفسه , خاصة من حيث أركان الجرائم الدولية أو قواعد قبول الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية , وهى معوقات يرى البعض من مناوئى وجود المحكمة الجنائية الدولية الدائمة أنها قد تحول دون قيام المسؤولية الجنائية لافراد قوات حفظ السلام الدولية , فضلا عن تمسكهم بقصور وجود المحكمة الجنائية الدولية عن تغيير بعض الثوابت القانونية والأوضاع الواقعية التي إكتسبت إستقرارا يصعب كسر نطاقه . والواقع إنه قول وان كنا قد نعتقد فى مجانبته للصواب ولصحيح المنطق القانونى , إلا أنه يصعب فى الوقت ذاته رفضه بشكل كلى. فإذا كانت مثالية الفكرة ومدى حاجة المجتمع الدولى لاقرارها لإستكمال منظومة حفظ الأمن والسلام العالميين, عكست المفهوم الإيجابى لفكرة العولمة, بالتمهيد لظهور المحكمة الجنائية الدولية الدائمة باعتبارها أحد المظاهر الحقيقية للتضامن الدولى .

إلا أنه مع تعمقنا فى البحث إتضح لنا أن تلك التطورات التي شهدها القانون الدولى الجنائى له جانب سلبى قد يصطدم بحقيقة ترتبط إرتباطا قويا بقدرة الامم المتحدة على القيام بواجباتها فى حفظ السلام الدولى . حيث أن إقرار المسؤولية الجنائية لقوات حفظ السلام الدولية يمكن أن يدفع غالبية الدول الى الإحجام عن الإشتراك فى عمليات السلام الدولية, وهو مايمكن أن ينعكس بالسلب على قدرة وفاعلية الامم المتحدة على القيام بنشاطات فى مجال حفظ السلام والعمليات المرتبطة بها وسيعوق إنجازاتها فى نطاق التدخل فى الصراعات الدولية . وهو ما عكس أحد الاشكاليات الأساسية التي سعينا الى طرحها من خلال هذا البحث , حيث كان أماننا إما الإنحياز لفكرة تمسك الأمم المتحدة بمصداقيتها وغاياتها النبيلة وإحترامها للقانون والشرعية الدولية , حتى وإن مست تلك الفكرة نظام حفظ السلام الدولى وإقتطعت من المجال الواسع للحقوق والامتيازات التي تتمتع بها قوات حفظ السلام الدولية, خاصة فيما يتعلق بحصاناتها القضائية المطلقة أمام أى قضاء جنائى ما عدا التابع لدولهم الوطنية , والتي تتشدد الدول الوطنية فى التأكيد عليها كتعبير عن سيادتها على مواطنيها .